النفط الكويتي يرتفع إلى 52 دولارا للبرميل

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 31 سنتا ليبلغ 52,12 دولارا، وبنسبة ارتفاع 0,6٪، وذلك وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.
وفي الأسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط اول من أمس عقب تقارير أشارت إلى أن المنتجين أعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبيك) حققوا أكثر من 90٪ من التزاماتهم باتفاق خفض الإنتاج الذي تعهدوا به ودخل حيز التنفيذ في يناير الماضي.

1,4 مليار دينار قيمة تعاملات خلال 2016.. هل تملأ فراغ تراجع القروض الشخصية؟

عملاء البنوك يلجأون إلى بطاقات الائتمان.. وقفزة 12٪ سنوياً

تطور اجمالي قيم معاملات أجهزة نقاط البيع في الكويت وخارجها (مليون دينار) 2010-2016

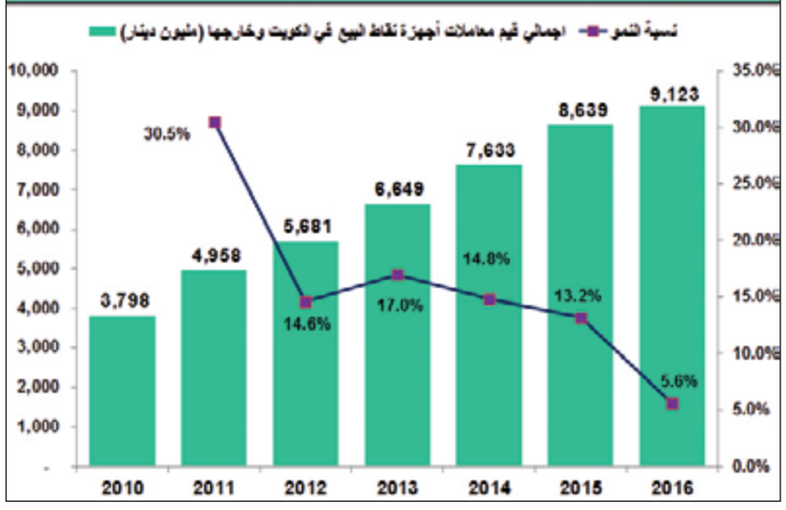

تطور اجمالي قيم معاملات أجهزة نقاط البيع في الكويت فقط (مليون دينار) 2010-2016

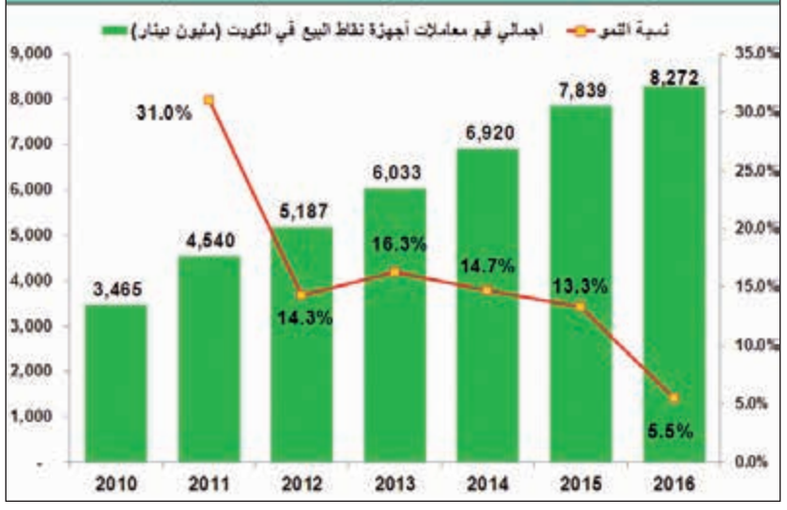

اجمالي قيم معاملات أجهزة نقاط البيع بالكويت وخارجها في 7 سنوات (مليون دينار) 2010-2016

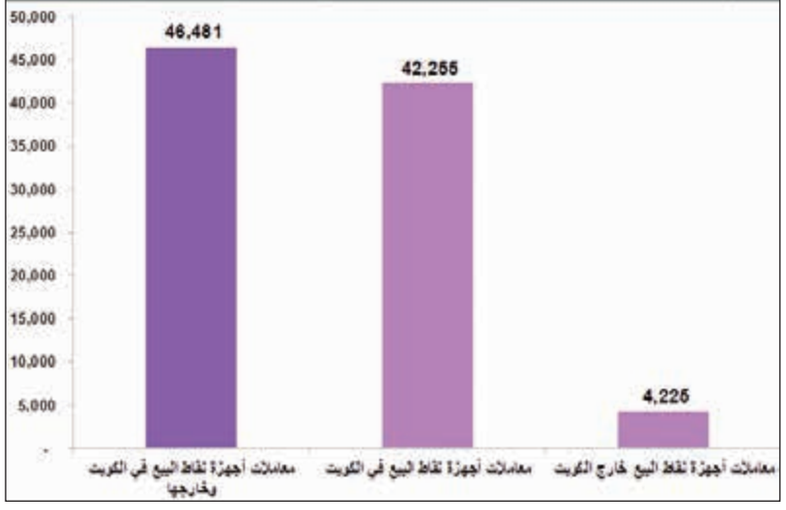

المحلل المالي

يبين رصد تطور الإنفاق من خلال بطاقات الائتمان (Credit Cards) نمو حجم التعاملات من خلال استخدام بطاقات الائتمان داخل الكويت في 2016 بنسبة 12,4٪ لتصل الى 1,4 مليار دينار مقارنة بـ 1,24 مليار دينار في 2015، وهو ما قد يكون مرشح للزيادة في الفترة المقبلة في ظل تشدد بنك الكويت المركزي في إصدار القروض الاستهلاكية والمقسطة منذ سبتمبر 2015 وتطبيق نظام الفواتير، ما قد يحتاج إلى مراجعة لحجم تلك التعاملات، وما اذا كان من الممكن ان تصبح منفذا للمتعاملين بديلا عن القروض الشخصية خلال الفترة المقبلة.

صعود تاريخي للإنفاق الاستهلاكي

وفي دراسة خاصة لـ «الأنباء» ترصد الإنفاق الاستهلاكي للمواطنين والمقيمين في الكويت وخارجها خلال السنوات الـ 7 الماضية 2010 ـ 2016 من خلال الإحصاءات المعلنة من قبل بنك الكويت المركزي عن حركة وقيم معاملات أجهزة نقاط البيع (Points of Sale) ومعاملات اجهزة السحب الآلي (ATM Cards) بما يعرف بـ Value of Transactions Using Plastic Cards، يتبين ان خلال السنوات 2010 ـ 2016 بلغ إجمالي قيمة معاملات أجهزة نقاط البيع في الكويت وخارجها نحو 46,5 مليار دولار (154 مليار دولار) وبمعدل نمو سنوي مركب (Compound Annual Growth Rate) بلغ 15,7٪، ما يعد مؤشرا على قوة قطاع التجزئة في الكويت والانفاق الاستهلاكي المرتفع محليا، وفي الخارج على رحلات السفر والسياحة نتيجة القدرة الشرائية العالية للمستهلك الكويتي وشريحة مهمة من المقيمين ذات الرواتب المرتفعة، والذي يتبين ايضا في قوة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وبالأسعار المثبتة Per Capita GDP at Constant Prices الذي بلغ عام 2015 نحو 8095 دينارا (26700 دولار).

بالإضافة الى النمو القوي في التسهيلات الشخصية المقدمة من المصارف الكويتية التي بلغت كما في نهاية عام 2016 نحو 14,44 مليار دينار، ما يعادل 42٪ من محفظة التسهيلات الائتمانية للبنوك الكويتية وبمعدل نمو سنوي مركب خلال السنوات الـ 6 الماضية بلغ 10٪.اما القروض الاستهلاكية التي تشكل 8,5٪ من القروض الشخصية وتعتبر المحفز الرئيسي للاستهلاك بالإضافة الى الرواتب، فقد سجلت معدل نمو سنوي مركب 7٪ خلال السنوات الـ 6 الماضية لتسجل نهاية عام 2016 نحو 1,15 مليار دينار. شكلت قيمة معاملات اجهزة نقاط البيع في الكويت خلال السنوات الـ 7 الماضية نحو 91٪ من اجمالي قيمة عمليات اجهزة نقاط البيع، اي ما يعادل 42,3 مليار دينار (140 مليار دولار) بينما النسبة المتبقية من المعاملات كانت خارج الكويت نتيجة الإنفاق على التسوق وحجز الفنادق خلال رحلات السفر، والتي بلغت قيمتها الإجمالية 4,23 مليارات دينار خلال الفترة نفسها.

تأثير سلبي لتراجع النفط

بعد فترة 5 سنوات (2011ـ 2015) من النمو الملحوظ (double digit growth rates) في الانفاق الاستهلاكي من قبل المستهلك الكويتي والمقيمين نتيجة الاوضاع الاقتصادية الجيدة التي كانت سائدة والنمو القوي في القروض الاستهلاكية في الفترة نفسها، بدأ الانفاق الاستهلاكي بالتباطؤ في العام 2016، حيث تباطأ نمو قيم معاملات اجهزة نقاط البيع في الكويت وخارجه في عام 2016 الى 5,6٪ لتسجل خلال السنة 9,12 مليارات دينار (قيمة المعاملات داخل الكويت 8,27 مليارات دينار).

ويأتي ذلك التراجع نتيجة الاوضاع الاقتصادية الصعبة بعد انخفاض اسعار النفط بأكثر من 50٪ وكذلك التشدد في منح القروض الاستهلاكية حسب تعليمات بنك الكويت المركزي والتدقيق في كيفية صرفها، حيث على العميل تقديم إثبات لوجهة استخدامه للقرض الاستهلاكي أو المقسط، ما ادى الى تباطؤ نمو اجمالي التسهيلات الشخصية من 12٪ خلال العام 2015 الى 3,4٪ لعام 2016 بينما انخفضت القروض الاستهلاكية بنسبة 3,93٪ خلال عام 2016 من نمو سلبي في العام 2015 نسبته 0,32٪. وبالعودة الى السنوات الماضية، فالنمو السنوي في قيم معاملات اجهزة نقاط البيع في الكويت وخارجه بتباطؤ مستمر منذ العام 2011 حيث بلغ حينها 30,5٪ لينخفض الى 14,6٪ عام 2012 وتدريجيا الى 13,2٪ خلال العام 2015، حيث سجلت قيم معاملات اجهزة نقاط البيع في الكويت وخارجها 8,64 مليارات دينار خلال عام 2015 بالمقارنة مع 7,63 مليارات دينار خلال العام 2014.

240٪ نمواً بمعاملات نقاط البيع

وعند تحليل الأرقام التاريخية، يتبين ان قيمة معاملات اجهزة نقاط البيع في الكويت وخارجها ارتفعت بنسبة 240٪ خلال السنوات الـ 7 الماضية من 3,8 مليارات دينار لعام 2010 الى 9,12 مليارات دينار خلال عام 2016 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ 15,7٪ وهي في نمو مستمر، حيث شكلت المعاملات داخل الكويت معدل 91٪ من إجمالي معاملات أجهزة نقاط البيع والنسبة المتبقية 9٪ كانت خارج الكويت.

15,7٪ نمواً سنوياً مركباً لنقاط البيع والبطاقات البنكية منذ 2010

154 مليار دولار حجم التعاملات المصرفية المميكنة في 7 سنوات

9٪ من نقاط البيع للتسوق خارج الكويت وحجز الفنادق

11,5 مليار دينار قيمة معاملات السحب الآلي العام الماضي

2011 أكثر السنوات التي شهدت نمواً سنوياً في المعاملات الآلية

أسعار بعضها ارتفع 50٪ منذ بداية العام

أسهم بلا توزيعات تستقطب 70٪ من سيولة قطاع العقار

شريف حمدي
أحمد موسى

تسلط «الأنباء» الضوء على أبرز الأسهم نشاطا بالبورصة الكويتية منذ بداية العام الحالي في قطاع العقار كونه من القطاعات النشطة على مدار الجلسات الماضية، ومدى ارتباط تلك الأسهم بعوامل جاذبة للنشاط مثل التوزيعات التاريخية ونمو الأرباح حيث حققت العديد من الأسهم ارتفاعات كبيرة في اسعار اسهمها دون دافع لتحقيق ذلك حيث ان اغلب اسهم القطاع لم تقم بتوزيع ارباح نقدية على مساهميها او حتى اعلنت عن نتائج اعمالها السنوية للعام المالي الماضي كأهم مؤشر لقوة الوضع المالي للشركة، فالارتفاعات هنا في الأسعار لم تكن لها علاقة طردية كانت أو عكسية مع اهم العوامل المحددة للقرارات الاستثمارية المرتبطة بالعائد او النمو في القيمة والعمليات التشغيلية.

وأظهر الرصد الحقائق التالية:

● استحواذ 10 أسهم من بين 38 سهما المدرجة بالقطاع على 70٪ من السيولة الإجمالية للقطاع منذ بداية العام، حيث بلغت قيمة تداول الأسهم الـ 10 المرفقة بالجدول نحو 239 مليون دينار من إجمالي سيولة القطاع منذ بداية العام والتي تقدر بـ 346 مليون دينار.

● تبين أن هذه الأسهم لم توزع نقدا في آخر عامين باستثناء شركتي مزايا التي وزعت 7 فلوس في 2015 و8 فلوس في 2016، وشركة مدينة الأعمال التي وزعت فلسين نقدا في 2016، وبالتالي فإن الشركات التي استحوذت على 70٪ من سيولة القطاع بلا توزيعات تقريبا.

● حتى الآن لم تعلن أي من الـ 10 شركات الأعلى استحواذا على السيولة في القطاع عن ارباح 2016، سوى مزايا التي اعلنت عن أرباحها السنوية بنمو 10٪.

● تراوحت نسب المكاسب السعرية لهذه الشركات منذ بداية العام الحالي ما بين 10 إلى قرب 50٪، وهو ما يوضح حجم الإقبال اللافت على هذه الأسهم.

● بلغ حجم تداولات أسهم القطاع العقاري 6,3 مليارات سهم منذ بداية العام وهي تشكل نحو 36٪ من إجمالي تداولات جميع أسهم السوق خلال نفس الفترة.

● 18٪ نمو بمؤشر القطاع العقاري منذ بداية العام، وهو نمو أعلى من الذي حققه السوق في ذات الفترة والذي يقدر بـ 14,5٪، في اشارة الى زخم التعاملات وزيادة الطلب على أسهم القطاع.

ويظهر مما سبق أن الإقبال على أسهم القطاع لا يستند إلى توزيعات نقدية أو أرباح، إذا ما تم الأخذ في الاعتبار أن هناك أسهما مثل المباني توزع نقدا من 10 إلى 20٪ على مدار السنوات الاربع الماضي، ورغم ذلك فإن السهم حقق تراجعا منذ بداية العام بنسبة 2,5٪.

يذكر أنه منذ بداية العام شهدت البورصة الكويتية فورة أدت إلى ارتفاع السيولة النقدية لمعدلات غير مسبوقة منذ 2013، ببلوغها 1,5 مليار دينار على مدار 29 جلسة تداول، هي بمنزلة 53٪ من إجمالي السيولة في 2016 كاملة.

بعض أسهم التوزيعات النقدية المدرجة بالقطاع تراجعت منذ بداية العام

شركة واحدة فقط من الأعلى استحواذاً على السيولة أفصحت عن نتائجها المالية

18 ٪ نمو القطاع العقاري في جلسات 2017 وهي أعلى من السوق بـ 4٪

346 مليون دينار سيولة القطاع في 29 جلسة تمثل 23٪ من الإجمالي

أكثر 10 شركات نشاط في القيمة بقطاع العقار

الشركة	التوزيعات في آخر عامين		القيمة بالمليون دينار	الكمية بالمليار سهم	الارتفاعات منذ بداية السنة	آخر سعر إقفال بالفلس
	2015	2016				
ابيار	–	–	47,5	1,4	٪49	33,5
مزايا	7 فلوس	8 فلوس	35,2	0,271	٪13	122
المستثمرون	–	–	33,7	1,1	٪29	29
وطنية عقارية	–	–	33	0,265	٪10	114
صكوك	–	–	17,7	0,359	٪30	47
م. الأعمال	–	2	15,3	0,272	٪23	51
عقارات ك	–	–	15	0,198	٪23	75
منشآت	–	–	14,6	0,210	٪21	68
ع عقارية	–	–	13,4	0,283	٪31	40,5
المدن	–	–	13,2	0,247	٪35	52
اجمالي 10 شركات			239	4612		
اجمالي القطاع			346	6373		

شركات وساطة تمتنع اعتراضاً على عدم الانتباه لاقتراحاتها في ملفات أخرى

«اتحاد الاستثمار» يطالب البورصة بمد مهلة تلقّي مقترحات IPTM2

شريف حمدي

قالت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» ان اتحاد شركات الاستثمار خاطب شركة البورصة من أجل تمديد مهلة تلقى آراء الجهات المعنية ذات العلاقة حول مسودة قواعد التداول IPTM2 التي تعتزم البورصة تطبيقها خلال الفترة المقبلة في إطار استراتيجيتها التطويرية للسوق.

وكانت شركة البورصة حددت الخميس 9 فبراير الجاري آخر موعد لتلقي الآراء والمقترحات لأخذها بعين الاعتبار عن صياغة المسودة النهائية لقواعد التداول.

وذكرت المصادر أن قواعد التداول المقترحة كثيرة وتحتاج لمزيد من الوقت لإبداء الملاحظات التي يمكن أن تمثل إضافة للقواعد النهائية، لافتة إلى أن اتحاد شركات الاستثمار من الجهات ذات الثقل التي يجب أخذ آرائها عند إعداد الصياغة النهائية للقواعد كون شركات الاستثمار تعتمد في نشاطها الرئيسي على الاستثمار بالبورصة.

على صعيد آخر قالت مصادر في قطاع الوساطة ان بعض الشركات العاملة في القطاع لا تعتزم إبداء ملاحظاتها على مسودة القواعد المقترحة نظرا لوجود تجارب سابقة أبدت فيها ملاحظات ولم يتم الأخذ بها.

جدير بالذكر أن بورصة الكويت طرحت في 29 يناير الماضي مسودة قواعد التداول والتي كان أبرز ما جاء فيها هو تقسيم البورصة إلى 3 أسواق، وهي السوق الأول والسوق الرئيسي، إضافة إلى سوق المزادات.